



**Cairo Institute**  
for Human Rights Studies  
Institut du Caire pour les études des droits de l'Homme  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

## مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة - الجلسة 61

مناقشة عاجلة بشأن العدوان العسكري الأخير الذي شنته الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضد البحرين والأردن  
والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في 28 فبراير 2026

مداخلة شفوية

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

25 مارس 2026

ألقته: ميساء العاشق

من طهران إلى غزة.. المدنيون يدفعون ثمن صراعات قوى فوق القانون الدولي

سيدي الرئيس

إن الهجوم الأمريكي الإسرائيلي ضد إيران يدفع بالشرق الأوسط نحو دورة عنف جديدة ومدمرة. إذ تحرض الولايات المتحدة وإسرائيل، مرة أخرى، على الحرب في المنطقة، وتنفيذ عمليات قصف وغزو للدول في ظل إفلات كامل من العقاب.

ففيما أسفرت الضربات الإيرانية عن مقتل 11 مدنيًا على الأقل وإصابة المئات في دول مجلس التعاون الخليجي - معظمهم من العمال المهاجرين - مستهدفة مبانٍ سكنية وأعيان مدنية؛ فإن هذه الأفعال تشكل انتهاكات واضحة لأحكام القانون الدولي.

رغم ذلك، لا يمكننا إدانة انتهاك واحد من أبعاد العنف مع تجاهل سياقه الأوسع؛ فبينما تجاوزت حصيلة القتلى في إيران ألف شخص منذ 28 فبراير؛ فإن إسرائيل والولايات المتحدة لم تواجهها أي مساءلة فعالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك الإبادة الجماعية في غزة. إن هذه المعايير المزدوجة تغذي دوامة العنف.

يغيب عن هذا النقاش أيضًا معالجة معاناة المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين؛ إذ أسفرت الغارات الجوية الإسرائيلية في لبنان عن مقتل أكثر من ألف شخص، بالإضافة إلى أكثر من 300 قتيل منذ وقف إطلاق النار. فيما تواصل إسرائيل

في غزة حملتها العسكرية المدمرة، التي اتسمت بانتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار وتشديد القيود على دخول المساعدات الإنسانية.

سيدي الرئيس، السكان المدنيون في المنطقة يدفعون مرة أخرى الثمن الأعلى. من طهران إلى دبي، ومن بيروت إلى غزة: الشعوب محاصرة في حرب متصاعدة لم تخترها، تقودها قوى تعمل فوق القانون الدولي.

ينبغي على هذا المجلس مطالبة جميع أطراف النزاع بوقف أعمال العدوان العسكري، والامتناع عن شن هجمات عشوائية بحق المدنيين. كما يجب على جميع الدول الوقف الفوري لنقل الأسلحة إلى الأطراف التي تنتهك القانون الدولي، وإنفاذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية دون استثناء.

شكرًا لك